

2021

٢٠٢١

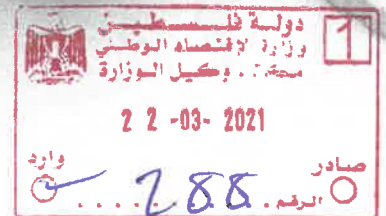
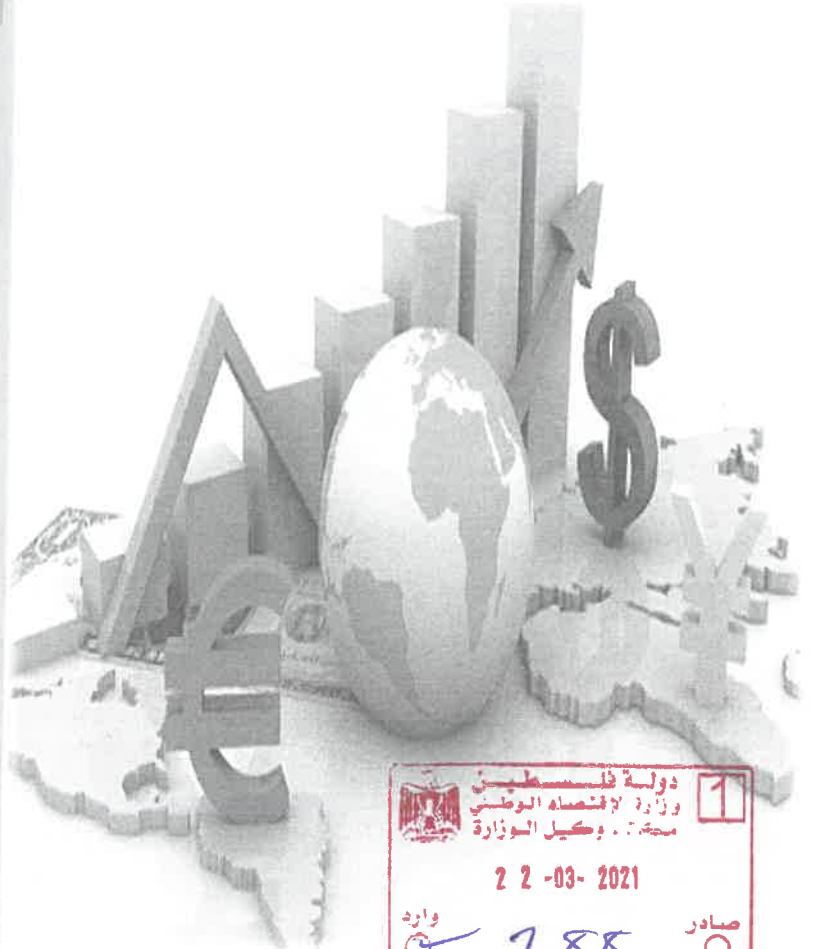
تقارير اقتصادية

العدد الثامن والعشرون

الادارة العامة للدراسات والتخطيط

28

2021/03/22





المحتويات

2.....	الجهاز المصرفي :
3.....	المالية العامة :
4.....	سوق العمل:
4.....	الاقتصاد الاسرائيلي:
4.....	مشاريع وتمويل:
6.....	السوق المحلي:
8.....	انجازات الوزارة:



الجهاز المصرفي :

الوضع الاستثماري الدولي والدين الخارجي لفلسطين للربع الرابع 2020:¹

بلغ إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج 8,289 مليون دولار أمريكي، موزعة بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 3%، واستثمارات حافطة 15%، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 74%، وأصول احتياطية 8%. أما على المستوى القطاعي، فقد شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك 72% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني. وفي المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 5,430 مليون دولار أمريكي، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 50%، واستثمارات حافطة 12%، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) 38%. وعلى المستوى القطاعي، شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك حوالي 36% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

فيما بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية حوالي 2,052 مليون دولار أمريكي في نهاية الربع الرابع 2020 بارتفاع بنسبة 2% مقارنة مع الربع السابق. توزعت بين دين على القطاع الحكومي بنسبة 64%، وقطاع البنوك بنسبة 33%، والقطاعات الأخرى (الشركات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، والمؤسسات الأهلية، والأسر المعيشية) بنسبة 2%، والاقتراض بين الشركات التابعة المنتسبة بنسبة أقل من 1%.

الودائع والتسهيلات المصرفية:²

حافظ القطاع المصرفي على قوة مؤشرات السلامة المالية على صعيد الملاءمة المالية لرأس المال، وتوفر السيولة النقدية.

وبلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية العام الماضي نحو 15.7% وهي أعلى من الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المحددة بموجب تعليمات سلطة النقد بنسبة 13%، في حين بلغت نسبة النمو في إجمالي الأصول 10.93%. ونما إجمالي التسهيلات المباشرة حتى نهاية العام الماضي بنسبة 12%، وبلغت 10 مليار دولار، مقارنة مع 9 مليارات دولار خلال العام 2019. حيث كانت 78% من التسهيلات المصرفية من نصيب القطاع الخاص، بمختلف القطاعات الاقتصادية.

وشكلت التسهيلات الممنوحة لقطاع العقارات والإنشاء 18%، وقطاع التجارة العامة 15%، وقطاع الخدمات (الصحة والتعليم والاتصالات وأصحاب المهن) 11.2%، وتمويل السلع الاستهلاكية وقروض تحسين السكن 13.8%، وقطاع الصناعة والتعدين 4.7%، والأراضي 3.2%، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية 1.5%، والقطاع السياحي 0.9%، والنقل والمواصلات 0.3%، وتمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية 0.4%، وقروض تمويل شراء السيارات 4%.

وخلال فترة الجائحة، نمت ودائع العملاء في المصارف بنسبة 13.09% وبلغت 15 مليار دولار في نهاية عام 2020 أي بزيادة مقدارها حوالي 2 مليار دولار عن العام 2019، وتوزعت جغرافياً بنسبة 90.6% في الضفة الغربية، و9.4% في قطاع غزة.

وكان لبرنامج "استدامة" لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الذي أطلقته سلطة النقد مع بداية جائحة كورونا، دوراً هاماً في المساهمة في استدامة وتغطية المصاريف التشغيلية للعديد من المنشآت الاقتصادية التي تضررت من جائحة كورونا، حيث بلغ رأسمال المنشآت التي تم تمويلها من قبل البرنامج ما يقارب 300 مليون دولار، وذلك من خلال توفير تسهيلات ائتمانية لها بما يزيد عن 65 مليون دولار، مما ساهم في الحفاظ على ديمومة عمل

حوالي 11 ألف موظف وعامل في تلك المنشآت. وتقوم سلطة النقد حالياً على تطوير برنامج استدامة ليكون برنامجاً دائماً ضمن معايير تمكن شرائح أوسع من المجتمع للاستفادة منه، للمساهمة في التنمية الاقتصادية وبما ينسجم مع خطة الحكومة للتنمية.

المالية العامة :

إيرادات المقاصة:³

نمت إجمالي أموال المقاصة الفلسطينية خلال يناير الماضي، بنسبة 10.2% على أساس سنوي. وصعدت أموال المقاصة خلال يناير الماضي إلى 725.8 مليون شيل، صعوداً من 658.6 مليون شيل في يناير 2020. يأتي الارتفاع بالتزامن مع تصريحات للحكومة الفلسطينية بشأن تراجع الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة، كإحدى التبعات السلبية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا، وبلغ متوسط أموال المقاصة الشهري نحو 188 مليون دولار، تقتطع منها إسرائيل 3%، كأجرة جباية. وخلال يناير الماضي، شكلت أموال المقاصة ما نسبته 59.3% من إجمالي الإيرادات البالغة قرابة 1.22 مليار شيل، والشهر الماضي، صعدت إيرادات المقاصة الفلسطينية بمقدار 172.2 مليون شيل خلال 2020 إلى 8.041 مليارات شيل كانت إيرادات المقاصة سجلت في 2019، نحو 7.869 مليارات شيل، وهو عام شهد كذلك أزمة حادة تمثلت في حجب أموال المقاصة، أدى إلى تأثر الاقتصاد المحلي والقوة الشرائية. كانت الحكومة الفلسطينية تتوقع جباية أموال مقاصة بقيمة إجمالية 6.836 مليارات شيل في 2020، أي أن الجباية الفعلية زادت بنسبة 18% عن المقدّر.

الدين العام على الحكومة الفلسطينية:⁴

سجل الدين العام (الداخلي والخارجي) المستحق على الحكومة الفلسطينية، حتى يناير الماضي، 11.743 مليار شيل. فيما بلغت قيمة الدين العام 11.73 مليار شيل في ديسمبر 2020. وكان الدين العام سجل أعلى مستوى تاريخي له في نوفمبر الماضي، بقيمة 12 مليار شيل بالتزامن مع أزمة مركبة ناجمة عن فيروس كورونا وأزمة المقاصة. وأرقام الدين العام المستحقة على الحكومة، لا تشمل المتأخرات المتراكمة على الحكومات السابقة والحالية، والبالغ إجمالي قيمتها قرابة 15 مليار شيل. والمتأخرات المالية، هي لصالح القطاع الخاص والموردين وهيئة التقاعد ومتأخرات أخرى لصالح الموظفين العموميين. وتحول القطاع المصرفي الفلسطيني، إلى المصدر الأكبر لتوفير السيولة النقدية للحكومة خلال أزمة المقاصة منذ يونيو الماضي، بمتوسط إقراض شهري يتجاوز 250 مليون شيل، فيما بلغ إجمالي الدين العام المحلي المستحق على الحكومة الفلسطينية، نحو 7.4 مليارات شيل حتى نهاية يناير الماضي، مقارنة مع 7.47 مليارات شيل بنهاية 2020. في المقابل، بلغ إجمالي قيمة الدين الخارجي المستحق على الحكومة حتى نهاية يناير، 4.336 مليارات شيل، مقارنة مع 4.260 مليارات شيل في ديسمبر 2020. وتشكل قيمة الدين العام على الحكومة الفلسطينية حتى نهاية الشهر الماضي 21.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، بينما ترتفع النسبة إلى 50% مع إضافة المتأخرات. وبلغ مجموع الدين العام والمتأخرات على الحكومة الفلسطينية قرابة 7.9 مليارات دولار أمريكي.



سوق العمل:

اتحاد المقاولين يلوح بوقف العمل في المشاريع التي تحت التنفيذ⁵

أكد اتحاد المقاولين الفلسطينيين بالمحافظات الجنوبية على قرار مقاطعة شراء العطاءات وجميع الممارسات واستدراج عروض الأسعار. وشدد الاتحاد في رسالة موجهة لأعضاء الهيئة العامة، أن القرار يشمل المشاركة بأي زيارات موقع أو حضور اجتماعات تهديدية أو أية فعاليات أخرى لها علاقة بالعطاءات منذ 28 فبراير المنصرم وطالب الاتحاد كافة أعضاء اتحاد المقاولين الفلسطينيين بالالتزام بهذا القرار مع العلم بأن الاتحاد قد يضطر لاتخاذ إجراءات تصعيدية استكمالاً لمسيرة للمطالبة بحقوق شركات المقاولات من الإرجاعات الضريبية وإيقاف العمل في المشاريع تحت التنفيذ

ويعد هذا الخيار اجباري لممارسة ضغط نقابي للمطالبة باسترداد حقوق الارجاع الضريبي المحتجزة لدى وزارتي المالية بغزة ورام الله خاصة بعد استنفاد كل المناشدات والمطالبات لجهات الاختصاص المدعمة بالوثائق التفصيلي

الاقتصاد الاسرائيلي:

عجز إسرائيل التجاري⁶

قفز عجز الميزان التجاري الإسرائيلي بنسبة 57% خلال أول شهرين من العام الجاري، على أساس سنوي، بالتزامن مع استمرار ضعف الصادرات، ونمو الواردات. وبلغ إجمالي عجز الميزان التجاري الإسرائيلي (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) خلال أول شهرين من 2021، نحو 16.344 مليار شيكل، مقارنة مع 10.42 مليارات شيكل على أساس سنوي.

وتراجعت صادرات إسرائيل خلال أول شهرين من العام الجاري إلى 24.3 مليار شيكل، مقارنة مع 28.56 مليار شيكل في الفترة المقابلة من العام الماضي. في المقابلة، ارتفعت وتيرة الواردات الإسرائيلية إلى 40.6 مليار شيكل خلال أول شهرين من العام الجاري مقارنة مع 38.99 مليار شيكل في الفترة المقابلة من 2020. وشكل أكبر عجز تجاري لإسرائيل مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 8.8 مليارات شيكل حتى نهاية فبراير الماضي، مقارنة مع 3.25 مليارات شيكل على أساس سنوي. ولا تشمل أرقام التجارة الإسرائيلية من الخارج، التبادل التجاري مع فلسطين، البالغ سنوياً قرابة 4.1 مليارات دولار أمريكي.

مشاريع وتمويل:

دعم البلديات الفلسطينية للتعافي من كورونا⁷

تم تقديم دعم دولي بقيمة 52 مليون دولار لصالح البلديات الفلسطينية للتعافي من تداعيات أزمة مرض فيروس كورونا الجديد، ويأتي هذا الدعم في ظل الأضرار البالغة التي لحقت بمجالس الهيئات المحلية (البلديات) بفعل تداعيات أزمة كورونا. حيث تضررت البلديات بشدة منذ الربع الثاني من العام الماضي وحتى اليوم جراء ضعف الجباية المحلية وقلة الموارد المالية المتاحة لها.



حيث تم تقديم المبلغ المذكور من عدة جهات مانحة أبرزها الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ضمن مشروع لتشغيل العمال والموظفين في كافة القطاعات لصالح الهيئات المحلية وشراء المعدات والتجهيزات اللازمة لها. لا سيما أن الحكومة الفلسطينية حولت من موازنتها خلال العام 2020 نحو 60 % من مخصصات الهيئات المحلية من ضريبة الأملاك ورسوم النقل على الطرق لدعم تعافي مجالس الهيئات المحلية.

المالية وصندوق التشغيل يوقعان مذكرة تفاهم بـ 8 ملايين دولار:⁸

ضمن مشروع الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية نتيجة جائحة كورونا، والممول من البنك الدولي تم توقيع مذكرة تفاهم لتنفيذ مكون "النقد مقابل العمل" في الضفة الغربية (Cash for Work) بموازنة تبلغ (8 ملايين دولار)، حيث يهدف المشروع إلى توفير فرص عمل مؤقتة قصيرة الأمد من خلال توفير منح فرعية لمنظمات غير حكومية محلية ومختارة لتشغيل الفئات المستهدفة من الباحثين عن عمل، خاصة ممن فقدوا وظائفهم وأعمالهم بسبب انتشار "كورونا". وستركز المشاريع الفرعية المدعومة على الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وستشمل مبادرات سبل العيش الاقتصادية لمساعدة الفئات الضعيفة من السكان في التعافي من الأزمة وبشكل أساسي في مجال الأنشطة الزراعية والأنشطة التي تقوم على خدمة المجتمع الفلسطيني وتحسين ظروف العيش. لا سيما أن المشروع يندرج في إطار خطة الاستجابة الطارئة التي أعلنتها وزارة العمل.

تنفيذ مشاريع تمكين اقتصادي جديد:⁹

ضمن استكمال المرحلة الثالثة من مشاريع التمكين الاقتصادي بحثت دائرة التمكين الاقتصادي بوزارة التنمية الاجتماعية مع برنامج الغذاء العالمي، استكمال تنفيذ المرحلة الثالثة، حيث سيتم تخصيص المشاريع في الأغوار وأريحا وطوباس وجنين وطولكرم وقلقيلية" والتي تستهدف نحو 150 أسرة بمشاريع زراعية وفي غزة سيتم تنفيذ نحو 100 مشروع.

وقد تم الاتفاق على مباشرة التنفيذ بالقرب العاجل بالميدان. وذلك من خلال تنفيذ مشاريع تمكين اقتصادي لهذه الأسر حتى تتمكن من الاعتماد على ذاتها لتتخطى في عجلة الانتاج والتنمية المستدامة وخصوصا الأسر التي ترأسها نساء.

وبأني تنفيذ المرحلة الثالثة نتيجة عمل مشترك ومتواصل مع وزارة التنمية الاجتماعية وأن التعاون القائم بين الطرفين ونتائج المرحلتين الأولى والثانية كانت مثمرة .

تمويل المشاريع النسوية:¹⁰

أطلق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالشراكة مع بنك فلسطين، حزمة تمويل بمقدار 15 مليون دولار للمشاريع الصغيرة التي تديرها نساء، ضمن برنامج "المرأة في الأعمال" الذي يديره البنك الأوروبي في 24 دولة؛ ويهدف البرنامج لتمكين رائدات الأعمال الفلسطينيات ومساعدتهن في تنمية أعمالهن، في وقت تؤثر فيه جائحة فيروس كورونا بشدة على الاقتصاد. وسيسهل البرنامج حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها سيدات على التمويل، وزيادة مشاركتهن في السوق المحلية، بالإضافة إلى تقديم استشارات لأعمالهن للمساعدة في تنمية شركاتهن.

في إطار البرنامج، يقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حزمة تمويلية بقيمة 15 مليون دولار لدعم المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك 2 مليون دولار مخصصة لتمويل رائدات الأعمال. وتمول حكومة هولندا جزئياً البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر صندوق متعدد المانحين يديره البنك الأوروبي.



يذكر أن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية قدم دعماً لثلاثة عشر مشروعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة بقيمة إجمالية قدرها 51 مليون دولار، منذ بدء عملياته في الأراضي الفلسطينية عام 2017.

حجم الاستثمار في منطقة غزة الصناعية:¹¹

تلعب المناطق الصناعية بشكل عام في فلسطين دوراً مهماً في مساهمتها الكبيرة في التشغيل وفي الناتج المحلي الإجمالي والتصدير، وتوجد في قطاع غزة منطقة صناعية كبرى، تأسست قبل 25 عاماً ومقامة على مساحة تقدر بـ 500 دونم، ويبلغ حجم الاستثمار في هذه المنطقة ما يقارب من 190 مليون دولار. حيث يمثل القطاع الصناعي أهم القطاعات الاقتصادية لغزة، والمطلوب من الجهات المعنية، تشجيع هذا النوع من الاستثمارات وتحديد إقامة مناطق صناعية سواء كانت الاستثمارات محلية أو أجنبية. وسيكون له مردود اقتصادي جيد سواء على صعيد تشغيل أكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة، وتخفيض معدلات البطالة الذي بدوره سينعكس على تحسين معدل الدخل، وتحسن مستوى المعيشة وحدوث انتعاشة اقتصادية. لا سيما أن القطاع الصناعي الفلسطيني في غزة يعاني كغيره من القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وتتمثل الأزمة القائمة في ضعف البنى التحتية للمناطق الصناعية، الأمر الذي يؤثر في إنتاجية ومنافسة هذه المناطق أمام الصناعات الإسرائيلية والخارجية. فهناك أزمة تتمثل في تراجع الاهتمام الحكومي بتطوير هذه المناطق ودعمها، فالأولوية لدى الحكومة هي جباية الضرائب من أرباح المصانع من دون أن توفر بيئة مناسبة للاستثمار، وضرورة تخصيص الحكومة جزءاً من مواردها المالية تحت بند تطوير القطاع الصناعي والمناطق الصناعية عموماً، وتعديل قانون ضرائب الدخل والقيمة المضافة التي تفرض على المواد الداخلة في التصنيع، وتعديل قانون تشجيع الاستثمار بما يسمح بمواكبة التطورات الحالية.

السوق المحلي:

انخفاض أسعار الخضار في غزة:¹²

أرجعت وزارة الزراعة الفلسطينية انخفاض أسعار الخضروات في أسواق قطاع غزة إلى العوامل الجوية وكميات الإنتاج الوفيرة في الأسواق. وارتفاع درجات الحرارة في فصل الشتاء والتي أدت إلى نمو النبات بشكل جيد وإنتاج كميات كبيرة من المحصول، ما أثر على عملية التصدير. لا سيما أن القطاع لديه اكتفاء ذاتي في كافة محاصيل الخضار عدا محصول الجزر والبصل والثوم، حيث أن الدول التي تم التصدير لها لديهم إنتاج وفير ولا يحتاجون للكميات التي تقوم الوزارة بتصديرها نظراً لتحسن جودة الزراعة في المنطقة بشكل عام، فالتصدير مفتوح دون طلب أو بأسعار منخفضة، وتحكم قوات الاحتلال في المعابر وفي كمية الصادرات والواردات فاقم المشكلة. حيث أن الوزارة توجه المزارعين نحو زراعة المحاصيل حسب احتياجات قطاع غزة، فالإشكالية تحدث عندما يركز بعض المزارعين على زراعة أصناف محددة تحدث فائض، وتدعم الوزارة المزارعين بشتى الوسائل اللوجستية والإرشادية وتتعاون مع مؤسسات دولية لدعم مشاريع تخدم المزارعين كالطاقة الشمسية وبناء دفيئات وتطوير آبار وتعويزات عن الخسائر.

ارتفاع أسعار بعض السلع التموينية بغزة: 13

مع المتابعات الحثيثة للطواقم الميدانية لوزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة الحركة التجارية داخل الأسواق المحلية بشكل دقيق لضبط الأسعار وعدم السماح برفعها دون مبرر وإشراف من قبلها. حيث أن الارتفاع على بعض السلع يعود لأسباب عالمية أبرزها بطؤ وارتفاع تكلفة عمليات شحن البضائع جراء جائحة "كورونا". لا سيما أن النشاط الاقتصادي كان متوقفاً خلال الفترة الماضية بسبب كورونا، والآن عاد للعمل، لكن هناك ارتفاع في أسعار الشحن قليلاً وهو ما أثر على بعض السلع"، حيث أن الارتفاع الذي شهده عدد قليل من السلع سببه ليس داخلياً من قطاع غزة، فالوزارة لا تسمح برفع الأسعار من قبل التجار قبل مطالعة فواتير الشراء من المصدر.

تجار غزة يخشون تضرر أنشطتهم الاقتصادية خلال شهر رمضان: 14

بحذر شديد، يحاول تجار قطاع غزة استيراد احتياجات السكان من السلع التموينية والغذائية التي يزداد الطلب عليها خلال شهر رمضان. فالتخوف لديهم ناتج من احتمالات عودة قطاع غزة للإغلاق مجدداً على غرار ما يحدث في الضفة الغربية في إطار إجراءات مواجهة سلالات كورونا المتحورة، أو أن تشهد الأيام المقبلة مزيداً من الضغوطات الاقتصادية في القطاع.

حيث يحاول التجار أن يجلبوا إلى السوق المحلي كميات محدودة من المنتجات التي يحتاج إليها السكان في شهر رمضان من المواد الغذائية، والتمور، والسكر، والأرز، والعصائر وغير ذلك، لكنهم يتخوفون من أن يتعذر عليهم تسويقها حال حدث إغلاق، أو دخل قطاع غزة مزيد من الأزمات الاقتصادية. فالتجار كانوا قبل الجائحة وحتى فرض العقوبات الاقتصادية على غزة يستوردون أكثر من قدرتهم المالية، لأنهم كانوا يدركون أن العائد من البيع سيغطي الدين، وأن الاستيراد محدود جداً، بسبب ارتفاع أعداد الشيكات المرتجعة، والديون المتراكمة على التجار. ولفت قشطة إلى أن الوضع الاقتصادي في قطاع غزة صعب جداً، وأنهم يأملون أن يستعيد القطاع قوته الاقتصادية، وما يترتب عليها من حركة نشطة للأسواق.

فالتخوف لدى التجار، يمكن تفهمه، حيث أن السلع الرمضانية مقيدة بتواريخ صلاحية محددة، وحال إنتاج أو استيراد كميات أكثر من الطلب وبقائها في المصانع أو المتاجر دون بيع خسارة مالية لأصحابها. والركود الاقتصادي ما زال يهيمن على الاقتصاد الفلسطيني، فالتجار في حالة يُطلق عليها في العُرف الاقتصادي "على عتبة المخاطرة" وفيها يكون التاجر في مجازفته بظروف غير طبيعية، يحقق مكاسب مالية أو خسارة.

خطة شاملة لتوفير جميع متطلبات المستهلك: 15

وضعت وزارة الزراعة خطة استراتيجية للأعوام الخمسة المقبلة، تهدف لإحداث قفزة نوعية في القطاع الزراعي، وسيكون عام 2021 عام جودة مدخلات الإنتاج، إذ ستشدد الوزارة الرقابة على مدخلات الإنتاج من بذور، وأسمدة، وأعلاف، وبيض مخضب.. الخ، عبر أخذ عينات مخبرية للتأكد من مطابقة تلك المدخلات للمواصفات والمعايير. حيث تعمل الوزارة على تحقيق نهضة حقيقية في القطاع الزراعي، تضمن وتؤمن تحقيق أمن غذائي مستمر ومستقر للمستهلك الفلسطيني، لتمكينه من الصمود في وجه الحصار والاحتلال. فالهدف من الرقابة هو التأكد من فاعلية المادة ومطابقتها للمواصفات الفلسطينية قبل ترويجها في السوق المحلي، حيث تتخذ الوزارة سياسة متوازنة بين المزارع والمستهلك والتاجر، في تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية. وعن الخطة الرمضانية لعام 2021، فالوزارة أعدت خططها لتوفير جميع متطلبات المستهلك، من لحوم بيضاء وحمراء، وستكون الأسعار في متناول المستهلك وفي المقابل لن تعود بالضرر على المزارع.



حيث أن هناك اكتفاء ذاتياً من "بيض المائدة"، لا سيما أن استهلاك الناس من بيض المائدة يقل في شهر رمضان، فيما يزيد الطلب على الدجاج اللاحم، واللحوم الحمراء، حيث يستهلك قطاع غزة يومياً حوالي 80 ألف دجاجة، وفي شهر رمضان نحو 100 ألف دجاجة، وهناك مشكلتين تواجه الوزارة في زيادة المساحات المطلوب زراعتها والأصناف المطلوبة، الأولى أن العديد من المزارعين لا يتقيدون بخطة الوزارة، فيذهبون لزراعة مساحات إضافية، ما يعرضهم لخسائر فادحة؛ بسبب فائض الإنتاج. والمشكلة الثانية التي تواجه الوزارة في زراعة المساحات المطلوبة، تتمثل في الأوضاع الاقتصادية المتردية بسبب الحصار الإسرائيلي، وعدم توفر فرص عمل، وهو ما أثر على القدرة الشرائية لدى المواطن، مشيراً إلى أن المشكلتين أدتا لانخفاض ملموس في أسعار بعض الخضراوات وخاصة البندورة.

انجازات الوزارة:¹⁶

● مطالبة التجار بفواتير السلع لضبط الأسعار في الأسواق:¹⁷

في إطار المتابعة الميدانية اعلنت وزارة الاقتصاد بعدم سماحها برفع سعر أي سلعة دون مبرر مقبول للارتفاع، حيث يطالبون التجار بفواتير السلع التي تبرر سبب الارتفاع سواء كانت من المستورد أو نتيجة تكاليف الاستيراد. وفيما يخص ارتفاع أسعار الزيت بنسبة تصل لـ 35%، يرجع الأمر إلى ارتفاع أجرة النقل العالمية بسبب ظروف جائحة كورونا، حيث زادت أسعار النقل الضعف خلال الجائحة. فالوزارة لديها خطة خاصة بشهر رمضان، تقوم على توفير جميع السلع الغذائية التي يزداد عليها الطلب في هذا الشهر، وضبط جميع الأسعار، والرقابة على البضائع وفحصها بشكل متواصل من خلال إجراء العديد من الجولات التفتيشية. حيث تم التأكيد لضرورة الابتعاد عن السلع المعروضة تحت أشعة الشمس المباشرة، وعن المواد الغذائية مجهولة المصدر أو بدون بطاقة بيان. وأهمية الانتباه لتاريخ الصلاحية للمنتجات الغذائية وعدم شراء مواد غذائية بقي في مدة صلاحيتها أيام ضمن ما يعرف "بالعروض" لأن قيمتها الغذائية تكون قد انخفضت، وعدم شراء المنظفات والشامبو من الأسواق الشعبية حتى تتجنب التقليد. وعلى أهمية التأكد من قابلية رائحة الحبوب والمواد التموينية كالأرز والقمح بهدف تجنب العفن الغير ظاهر.

- عقد سلسلة من اللقاءات لإدارات الوزارة بشأن توصيف وظائف نظام التحصيل المالي.
- المشاركة في افتتاح المركز التجاري LC Waikiki للملابس التركية في مدينة غزة
- إزالة 5 آلاف كوب من رمال زائدة من شارع الرشيد.
- إحياء اليوم العالمي لحماية المستهلك بسلسلة فعاليات وأنشطة توعوية وثقافية للمستهلك الفلسطيني إضافة لزيارة عدد من المحال والمولات في قطاع غزة

● مجموعة التسهيلات المقدمة من الوزارة :



خلال استضافة وكيل الوزارة بصحيفة فلسطين اعلن عن عدة تسهيلات للمنتجين والتجار في ظل الظروف الراهنة تتمثل في: إعفاء المصانع المتوقفة عن العمل من رسوم التراخيص بنسبة (100%)، وإعفاء المشاريع الإنتاجية التعاونية من رسوم التسجيل لمدة سنة، واستمرار إعفاء المصانع من قيمة (20%) بدل استهلاك الكهرباء. استثمار رسوم المشاريع الصناعية الصغيرة من رسوم التسجيل لمدة (6) أشهر في إطار برنامج الحاضنة، وتسجيل شركات الرياديين الخاصة بالخريجين الجدد مقابل رسوم قدرها (100) دولار فقط، وإعفاء المنتج المحلي المطابق للمواصفات من رسوم الفحص المخبري.

تعزيز المنتج المحلي من خلال تقييد حركة الواردات للمنتجات التي لها شبيه محلي من خلال فرض رسوم إذن الاستيراد على هذه المنتجات، أو منع دخول المنتجات المنافسة مثل العجوة ومعجون الطماطم واللبن الرائب الإسرائيلي لعبوات أكثر من 1 كغم.

إصدار قرارات لتحديد أوزان بعض البقوليات والحبوب، وحظرت زيادة أسعار السلع دون موافقتها، وحددت المسافة بين المخابز، وعملت على تنظيم تراخيص المعاصر الجديدة، وحماية أصحاب الحوالات المالية وضبط أسعار صرف العملات. إضافة إلى إعفاء المزارعين الراغبين في الحصول على التربة الطينية من (50%) من قيمة الرسوم. وإصدار مشروع قرار ينظم عمل شركات المدفوعات في قطاع غزة، وتخفيض رسوم القيد في السجل التجاري الفردي لتصبح (530) شيقل بدلاً من (1200) شيقلاً والإعفاء من غالبية المتطلبات مثل رخصة الحرفة وخلو الطرف الضريبي وعقد الايجار وسند الملكية. ومنح تخفيضاً بنسبة (50%) من رسوم زيادة رأس المال بهدف توفير البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي من (3%) من رأس المال لتصبح (1.5%) من رأس المال.

إعفاء صغار التجار وأعضاء شركات التضامن التي تم تشكيلها لأغراض التنقل عبر المعابر والمسجلين ضمن الحالات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية من رسوم الانسحاب والحصول على شهادة السلبية.

عقد مجموعة اتفاقيات مع عدد من المؤسسات مثل الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية واتحاد الصناعات بخصوص تسهيل تسجيل المشاريع الريادية للخريجين لدى الإدارة العامة للشركات.

إضافة إلى إبرام تفاهماً مع اتحاد المقاولين، وذلك بتخفيض رسوم السجل التجاري للمقاولين أصحاب ملفات الإرجاع الضريبي، وإعفاء أصحاب المولدات التجارية من رسوم السجل التجاري لمرة واحدة، والعمل ضمن خطة وطنية بالتنسيق مع وزارة الزراعة ووزارة المالية لتعزيز وضع الصناعات القائمة على الزراعة بهدف زيادة حصة المنتج المحلي، وإعفاء أصحاب المشاريع الصغيرة التي أنشئت بدعم من الجمعيات الخيرية والمؤسسات من رسوم إقامة المنشأة وتجديدها مرة واحدة لمدة عام.

إعفاء أصحاب المشاريع الصغيرة ومشاريع الجمعيات الإنتاجية من رسوم التسجيل في دائرة التراخيص الصناعية. إضافة إلى اتفاقية مع "باديكو" في مشروع إنتاج الطاقة الشمسية لمدينة غزة الصناعية، ومذكرة تفاهم مع جامعة الإسراء بشأن مشروع (e.comm) في مجال التشغيل والتمكين الاقتصادي المستند للإنترنت، ومذكرة تفاهم مع



المجلس الأعلى للشباب، لتوفير تمويل ميسر لإقامة وتطوير المشاريع الصغيرة بنظام القرض الحسن للرياضيين المرشحين من المجلس الأعلى للرياضة، واتفاقية مع هيئة الزكاة الفلسطينية.

- ¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- ² سلطة النقد الفلسطينية
- ³ الاقتصادي
- ⁴ الاقتصادي
- ⁵ اندكس
- ⁶ رجال الاعمال الفلسطينيين
- ⁷ رجال الأعمال الفلسطينيين
- ⁸ رجال الأعمال الفلسطينيين
- ⁹ وكالة صفا الاخبارية
- ¹⁰ الأيام
- ¹¹ رجال الاعمال الفلسطينيين
- ¹² رجال الاعمال الفلسطينيين
- ¹³ اقتصاد البلد
- ¹⁴ اقتصاد البلد
- ¹⁵ اقتصاد البلد
- ¹⁶ وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني
- ¹⁷ رجال الاعمال الفلسطينيين